

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/15
6 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥١٣ لمجلس الأمن، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن بعناية في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/231)، وينوه بالنجاح في الانتهاء من سحب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية من الصومال. ويعرب عن تقديره للحكومات والوكالات التي وفرت أفراداً ومساعدة إنسانية وغير ذلك من الدعم لعملية حفظ السلم في الصومال، بما في ذلك الحكومات التي اشتركت في العملية المتعددة الجنسيات المتصلة بانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويشيد على وجه الخصوص بذكرى جميع الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم في هذه الخدمة.

"ويشدد مجلس الأمن على أن التدخل الذي قامت به، في الوقت المناسب، عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الصومال، قد ساعدا على إنقاذ كثير من الأرواح والممتلكات، وتخفيف المعاناة عموماً، كما ساهما في السعي إلى إقرار السلم في الصومال. ويشير المجلس إلى أنه، طوال السنوات الثلاث الماضية، بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهوداً كبيرة لإعادة السلم والاستقرار، وتسهيل عودة المجتمع المدني إلى الظهور. ومع ذلك فإن استمرار الافتقار إلى التقدم في عملية السلم وفي المصالحة الوطنية، ولا سيما الافتقار إلى التعاون الكافي من جانب الأطراف الصومالية إزاء المسائل الأمنية، أدى إلى تقويض أهداف الأمم المتحدة في الصومال ومنع مواصلة ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

"ويعتقد المجلس أن عملية الصومال توفر دروساً هامة بشأن النظرية والتطبيق فيما يتعلق بصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم.

"ومازال مجلس الأمن مقتنعاً بأن توفر نهج تمثيلي ويستند إلى قاعدة عريضة بحق تجاه المصالحة هو وحده الذي سيحقق تسوية سياسية دائمة ويسمح بعودة المجتمع المدني إلى الظهور في الصومال. ويؤكد المجلس من جديد، على أساس تجربته في عملية الأمم المتحدة الثانية في

الصومال، أن شعب الصومال يتحمل، في نهاية المطاف، المسؤولية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم إلى الصومال. وكل ما يستطيعه المجتمع الدولي هو أن ييسر العملية ويشجعها ويساعدها، وليس بوسعه أن يحاول فرض حل معين عليها. لذلك فإن المجلس يطلب إلى الأطراف الصومالية السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والإنعاش والتعمير وذلك لصالح السلم والأمن والتنمية.

"ويلاحظ مجلس الأمن الاتفاقات الأخيرة التي جرى التوصل إليها بين الفصائل في مقديشيو، ولا سيما بشأن السيطرة على مرافق الميناء البحري والمطار. وهو يعرب عن الأمل في أن يكون هذا التطور المشجع بمثابة بادرة تنم عن روح جديدة من التعاون فيما بين الفصائل وأن يؤدي إلى مزيد من التقدم سعياً إلى إقرار سلم دائم في الصومال.

"ويؤيد مجلس الأمن رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة لا ينبغي لها التخلي عن الصومال بل ستواصل تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي في تحقيق تسوية سياسية وتوفير الخدمات الإنسانية وغيرها من خدمات الدعم بشرط أن يبدي الصوماليون أنفسهم ميلاً للحل السلمي للصراع وللتعاون مع المجتمع الدولي. وهو يرحب بما اعتزمه الأمين العام من مواصلة إيفاد بعثة سياسية صغيرة، إذا شاءت الأطراف الصومالية ذلك، لمساعدتها على التلاقي في مصالحة وطنية، ويتطلع إلى التقرير الذي أوضح الأمين العام أنه سيقدمه بشأن هذه المسألة. ويحث المجلس على التعاون الوثيق في هذه الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص منظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن حكومات البلدان المجاورة. ويرى المجلس أنه من الضروري أن تعرب الأطراف الصومالية بوضوح عن قبولها لهذه المساعدة وعن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة.

"ويعترف مجلس الأمن بأن المساعدة الإنسانية في الصومال هي عنصر هام في الجهد الرامي إلى إعادة إقرار السلم والأمن في البلد. ولذلك فمن المهم إدامة الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال وتشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تحذو حذوها. إلا أن مقدرتها على القيام بذلك ستتوقف على درجة التعاون والأمن التي تقدمها الأطراف الصومالية. ويرحب المجلس بالاستعداد الذي أبدته الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة توفير المساعدات المقدمة للإنعاش والتعمير في المناطق التي يضمن الصوماليون فيها الأمن. ويشدد المجلس على أن إيجاد بيئة مستقرة وآمنة لمدة طويلة في جميع أنحاء البلد سيكون أمراً حيوياً لاستئناف النشاط على نطاق واسع في هذه الميادين.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامات الدول بالتنفيذ الكامل للحظر المفروض، بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى الصومال، ويدعو الدول، ولا سيما الدول المجاورة، الى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي الى تفاقم حالة الصراع في الصومال.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يبقي المجلس على علم بالتطورات. وستبقى هذه المسألة قيد نظر المجلس.

— — — — —